

Distr.: Limited  
4 November 2010  
Arabic  
Original: English



الدورة الخامسة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٠ (ج) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الاستراتيجية

الدولية للحد من الكوارث

اليمن\*: مشروع قرار

الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مقررها ٥٤٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وإلى قراراتها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٢/٤٩ ألف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢٢/٤٩ باء المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٨٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٩٥/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢١٤/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢١٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٣١/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٣٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٩٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٩٨/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٢٠٠/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ١٩٢/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢١٦/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٢١٧/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون

\* نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.



الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٢٠٠/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٦٣ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٢٠٠١/٣٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، وإذ يأخذ بعين الاعتبار قراره ٢٧٠/٥٧ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

**وإذ تؤكد من جديد إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة<sup>(١)</sup> وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")<sup>(٢)</sup>،**

**وإذ تؤكد من جديد أيضا إعلان هيوغو<sup>(٣)</sup> وإطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والاجتمعات على مواجهة الكوارث<sup>(٤)</sup> اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث،**

**وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٥)</sup>،**

**وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الذي عقدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين في عام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ونتائجه<sup>(٦)</sup>،**

**وإذ تؤكد من جديد أيضا دور إطار عمل هيوغو في توفير التوجيه في مجال السياسات بشأن تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،**

**وإذ تحيط علما بـ "تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من أخطار الكوارث" الذي أطلق في المنامة في أيار/مايو ٢٠٠٩<sup>(٧)</sup>،**

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٣) A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ١.

(٤) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٥) انظر القرار ١/٦٠.

(٦) انظر القرار ١/٦٥.

(٧) متاح على الموقع [www.unisdr.org](http://www.unisdr.org).

وإذ تدرك أن عام ٢٠١٠ يوافق حلول الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، كما يوافق منتصف المدة لإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء تزايد عدد الكوارث الطبيعية ونطاقها وتفاقم تأثيرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن حسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد بالنسبة للمجتمعات القليلة المنعة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يعرقل تحقيق تنميتها المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ أيضا إزاء الصعوبات المتزايدة التي تواجهها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في التصدي للكوارث والتأهب لها نتيجة للتأثيرات المجتمعة للتحديات العالمية الراهنة، بما في ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتغير المناخ وأزمة الغذاء،

وإذ تسلّم بالعلاقة الواضحة بين التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والحد من مخاطر الكوارث والتصدي للكوارث والانتعاش من الكوارث وبضرورة مواصلة بذل الجهود في جميع هذه المجالات،

وإذ تسلّم أيضا بالحاجة الماسة إلى مواصلة تطوير المعارف العلمية والتقنية الحالية والانتفاع بها من أجل بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، وإذ تشدد على حادة البلدان النامية إلى الحصول على التكنولوجيات الملائمة والمتطورة والسليمة بيئيا والفعالة من حيث التكلفة والسهلة الاستخدام من أجل التوصل إلى حلول أشمل للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز فعالية وكفاءة قدرات هذه البلدان على التصدي لمخاطر الكوارث،

وإذ تسلّم كذلك بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، التي تؤدي إلى تفاقم قلة منعة المجتمعات إزاء الكوارث الطبيعية وإلى التصدي لتلك الأنشطة، وإلى بناء قدرات السلطات المحلية والمجتمعات المحلية على تعزيز منعتها إزاء الكوارث ومواصلة تحسين تلك القدرات،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم لعوامل الخطر الكامنة، كما حددها إطار عمل هيوغو، بما فيها العوامل الاجتماعية والاقتصادية، التي تزيد من قلة منعة المجتمعات إزاء الأخطار الطبيعية ومعالجة تلك العوامل، وإلى بناء ومواصلة تعزيز القدرة على التصدي لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، وإلى زيادة القدرة على مواجهة الأخطار المترتبة بالكوارث، مع الاعتراف أيضا بالأثر السلبي الذي تحدثه الكوارث في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان المعرضة للكوارث،

وإذ تسلم أيضا بالحاجة إلى إدماج منظور جنساني في تصميم وتنفيذ جميع مراحل إدارة الحد من مخاطر الكوارث، سعيا إلى الحد من قلة المنفعة إزاءها،

وإذ تأخذ في اعتبارها مختلف أوجه وأشكال تضرر جميع البلدان، ولا سيما البلدان الأقل منعة، من الأخطار الطبيعية الشديدة كالزلازل وأمواج التسونامي والانهيالات الأرضية والثورات البركانية والظواهر الجوية البالغة الشدة كموجات الحر وحالات الجفاف الشديد والفيضانات والعواصف وظاهري النينو/النينيا اللتين تحدثان تأثيرا عالميا،

وإذ تأخذ في اعتبارها أيضا وجوب المعالجة المنسقة والفعالة للأخطار الجيولوجية والأخطار الهيدرولوجية وما يقترن بها من كوارث طبيعية والحد من هذه الأخطار والكوارث،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية أن يجري، لدى وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالقطاعات وكذلك في حالات ما بعد الكوارث، التصدي لمخاطر الكوارث المتصلة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتغيرة وباستخدام الأراضي، ولأثر الأخطار المقترنة بالظواهر الجيولوجية والطقس والمياه وتقلب المناخ وتغير المناخ،

وإذ تلاحظ أن مخاطر الكوارث أصبحت مشكلة متزايدة في المناطق الحضرية حيث تتركز الأخطار والسكان والأصول الاقتصادية،

وإذ تلاحظ أيضا أن الوصول إلى أقل المجتمعات منعة وأفقرها لا يزال يمثل تحديا أمام تنفيذ خطة عمل إطار هيوغو، ومع أنه أحرز تقدم كبير على مستويات السياسات على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية، فإن فوائد ذلك لم تظهر بعد على الأصعدة المحلية،

وإذ تؤكد أن آثار الكوارث الطبيعية تعوق بشدة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تشدد على أهمية الحد من أوجه قلة المنفعة إزاء الكوارث الطبيعية،

وإذ تلاحظ أن أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية قد بذلت جهودا كبيرة في تعزيز ممارساتها في مجال الإدارة وفي استعراض الطرائق المالية التي تتبعها،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارها ٢١٧/٦٣<sup>(٨)</sup>؛

٢ - ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث<sup>(٩)</sup>، وتؤكد الحاجة إلى زيادة إدماج

(٨) A/64/820.

الحد من مخاطر الكوارث بشكل أكثر فعالية في سياسات التنمية المستدامة وتخطيطها وبرمجتها؛ وإلى تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات على كل من الصعد الإقليمي والوطني والمحلي من أجل بناء القدرة على مواجهة الأخطار؛ وإلى القيام على نحو منهجي بإدراج نُهج الحد من المخاطر في تنفيذ برامج التأهب لحالات الطوارئ والتصدي لها والتعافي منها وفي الخطط الإنمائية الطويلة الأجل، وذلك كوسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - تشجع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وكذلك المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمتطوعون، والقطاع الخاص، والأوساط العلمية، على مضاعفة الجهود من أجل دعم إطار عمل هيوغو وتنفيذه ومتابعته، وتؤكد، في هذا الصدد، أهمية مواصلة التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة على جميع المستويات فيما يتعلق بالتصدي بفعالية لآثار الكوارث الطبيعية؛

٤ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة إدماج أهداف إطار عمل هيوغو ومراعاته مراعاة تامة في استراتيجياتها وبرامجها، مستفيدة في ذلك من آليات التنسيق القائمة، ومساعدة البلدان النامية عن طريق تلك الآليات على أن تضع وتنفذ، حسب الاقتضاء وعلى وجه السرعة، تدابير للحد من مخاطر الكوارث، وتدعو المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والدولية إلى القيام بذلك؛

٥ - تسلّم بأن كل دولة مسؤولة في المقام الأول عن تحقيق تنميتها المستدامة وعن اتخاذ تدابير فعالة للحد من مخاطر الكوارث، لأغراض منها حماية الناس في إقليمها وحماية الهياكل الأساسية وغيرها من الثروات الوطنية من أثر الكوارث، بما في ذلك تنفيذ إطار عمل هيوغو ومتابعته، وتؤكد أهمية التعاون الدولي والشراكات الدولية لدعم تلك الجهود الوطنية؛

٦ - تسلّم أيضاً بأن الحد من مخاطر الكوارث وزيادة القدرة على التكيف مع جميع أنواع الأخطار الطبيعية، بما يتماشى مع إطار عمل هيوغو، يمكن أن يكون له تأثير مضاعف وأن يُسرّع تحقيق الأهداف الإنمائية؛

٧ - تسلّم كذلك بأهمية التنسيق بين التكيف مع تغير المناخ والتدابير المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث، وتدعو الحكومات والمنظمات الدولية المعنية إلى إدماج هذه

(٩) انظر الحاشية ٤.

الاعتبارات إدماجا شاملا في خطط وبرامج، منها الخطط الإنمائية وبرامج القضاء على الفقر، وفي برامج العمل الوطنية للتكيف في أقل البلدان نموا، وتدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الجارية التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد؛

٨ - **ترحب** بالمبادرات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية التي اضطلعت بها البلدان النامية للحد من مخاطر الكوارث، وتكرر تأكيد ضرورة مواصلة إعداد مبادرات إقليمية وتطوير قدرات الآليات الإقليمية على الحد من المخاطر وتعزيزها، حيثما وجدت، وتشجع على استخدام جميع الأدوات الموجودة وتبادلها، وتطلب إلى لجان الأمم المتحدة الإقليمية أن تدعم، ضمن نطاق ولاياتها، الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في هذا الصدد، بتنسيق وثيق مع الكيانات المنفذة في منظومة الأمم المتحدة؛

٩ - **تشجع** المرفق العالمي للحد من الكوارث والإنعاش، وهو عبارة عن شراكة تابعة لنظام الاستراتيجية الذي يديره البنك الدولي، على أن يواصل دعم تنفيذ إطار عمل هيوغو؛

١٠ - **ترحب** بالدورة الثالثة التابعة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث المقرر عقده في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، باعتبارها منتدى مهما للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو، وتعزيز الوعي بالحد من أخطار الكوارث، وتبادل الخبرات والتعلم من الممارسات الجيدة؛

١١ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم المشاركة النشطة للبلدان النامية في نظام الاستراتيجية، وعملية استعراض منتصف المدة، والدورة الثالثة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث؛

١٢ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على بذل كل جهد ممكن للتعجيل بإنجاز عملية الإدماج الكامل التي تضطلع بها للحد من الأخطار وتعميم مراعاتها في جميع برامجها وأنشطتها من أجل كفالة إسهامها في إنجاز إطار عمل هيوغو وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٣ - **تعرب** عن تقديرها للبلدان التي قدمت دعما ماليا لأنشطة الاستراتيجية عن طريق التبرع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث؛

١٤ - تشجع الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني على الاستثمار بانتظام في مجال الحد من مخاطر الكوارث بغية تنفيذ أهداف الاستراتيجية؛

١٥ - تعترف بأهمية عمل الأمم المتحدة في مجال الحد من مخاطر الكوارث والطلبات المتزايدة على أمانة الاستراتيجية والحاجة إلى توفير المزيد من الموارد الثابتة وحسنة التوقيت والتي يمكن التنبؤ بها لتنفيذ الاستراتيجية، وتطلب، في هذه الصدد، إلى الأمين العام أن يوفر من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ الدعم اللازم لكفالة توافر موارد مالية ثابتة ويمكن التنبؤ بها لتشغيل أمانة الاستراتيجية؛

١٦ - تعترف أيضا بأهمية نظم الإنذار المبكر، وتشجع الدول الأعضاء على إدماج هذه النظم في استراتيجياتها وخططها الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على تبادل الممارسات الجيدة بشأن الإنذار المبكر باستخدام آليات تبادل المعلومات في إطار نظام الاستراتيجية؛

١٧ - تشدد على ضرورة وضع نظام دولي للإنذار المبكر للوقاية من الكوارث الطبيعية، من أجل الحد من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الخسائر في الأرواح البشرية، وتهيب بالمجتمع الدولي، في هذا الصدد، أن يسهم في تقديم المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل تحقيق هذه الغاية المستندة إلى إطار العمل للآليات الراهنة المشار إليها في إطار عمل هيوغو؛

١٨ - تؤكد ضرورة التشجيع على تحسين فهم وإدراك أسباب الكوارث، وكذلك ضرورة بناء وتعزيز قدرات التصدي لها من خلال جملة أمور، منها نقل وتبادل الخبرات والمعارف التقنية، وبرامج التثقيف والتدريب للحد من مخاطر الكوارث، وتيسير إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة وتعزيز الترتيبات المؤسسية، وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية، وتوليها زمام الأمر من خلال نُهج مجتمعية لإدارة مخاطر الكوارث؛

١٩ - تشدد على ضرورة أن يواصل المجتمع الدولي اهتمامه في مرحلة ما بعد الإغاثة في حالات الطوارئ وأن يدعم عمليات التأهيل والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل، وتؤكد أهمية تنفيذ وتكييف برامج طويلة الأجل ذات صلة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وإدارة عملية الحد من مخاطر الكوارث في أكثر المناطق عرضة لها، وبخاصة في البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية؛

٢٠ - تحث المجتمع الدولي على أن يواصل، بوسائل منها التعاون الإنمائي والمساعدة التقنية، استكشاف طرق ووسائل للحد من الآثار الضارة للكوارث الطبيعية، بما في ذلك

الآثار الناشئة عن الظواهر الجوية البالغة الشدة، وبخاصة في البلدان النامية قليلة المنعة، بما فيها أقل البلدان نمواً، وفي أفريقيا، عن طريق تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بما فيها إطار عمل هيوغو، وتشجع الترتيب المؤسسي للاستراتيجية الدولية على مواصلة عمله في هذا الصدد؛

٢١ - تؤكد أهمية إعلان هيوغو<sup>(٣)</sup> وإطار عمل هيوغو وأولويات العمل التي ينبغي أن تأخذها في الاعتبار الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية في نهجها المتعلق بالحد من مخاطر الكوارث وأن تنفيذها، حسب الاقتضاء، وفقاً لظروفها وقدراتها الذاتية، واضحة في اعتبارها الأهمية الأساسية للترويج لثقافة الالتقاء في مجال الكوارث الطبيعية، بوسائل منها تعبئة موارد كافية للحد من مخاطر الكوارث، والأهمية الأساسية للعمل على الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك التأهب للكوارث على الصعيد المحلي، والآثار الضارة للكوارث الطبيعية على الجهود الرامية إلى تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٢ - تسلّم بأن الحد من أخطار الكوارث وزيادة القدرة على التكيف مع جميع أنواع المخاطر الطبيعية، بما في ذلك الأخطار الجيولوجية والهيدرولوجية في البلدان النامية، بما يتماشى مع إطار عمل هيوغو، يمكن أن يعزز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يحد من قلة المنعة في مواجهة هذه الأخطار، ومن ثم فهو يمثل أولوية عليا بالنسبة للبلدان النامية؛

٢٣ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتزايد التحديات التي تطرحها الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية، وكذلك أثر تغير المناخ الذي تعرقل التقدم صوب التنمية المستدامة بالنسبة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، وكذلك البلدان الأخرى قليلة المنعة بصفة خاصة؛

٢٤ - تؤكد ضرورة تعزيز الإرادة السياسية من أجل تعميم الحد من أخطار الكوارث كممارسة تتبع في السياسات والبرامج في القطاع الإنساني وقطاع البيئة وفي وزارات التخطيط والمؤسسات المالية؛

٢٥ - تؤكد أيضاً أنه ينبغي إدماج عمليات تقييم المخاطر في برامج الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل الحد من قلة المنعة إزاء الأخطار الطبيعية؛

٢٦ - تشجع مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ<sup>(١٠)</sup> والأطراف في بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ<sup>(١١)</sup> على مواصلة التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ، وبخاصة في البلدان النامية قليلة المنعة بشكل خاص، وفقا لأحكام الاتفاقية، وتشجع أيضا الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على مواصلة تقييم الآثار الضارة الناشئة عن تغير المناخ في النظم الاجتماعية والاقتصادية ونظم الحد من الكوارث الطبيعية في البلدان النامية؛

٢٧ - **تخطط علما مع التقدير بإطلاق حملة جعل المدن أكثر تكييفا للفترة ٢٠١٠-٢٠١١** "مدينتي تستعد" من أجل زيادة قدرة المدن والمناطق الحضرية على التكيف، عن طريق إذكاء الوعي لدى المواطنين والحكومات المحلية بخيارات الحد من أخطار الكوارث وتعبئة الإرادة السياسية والدعم بين الحكومات المحلية لإدماج جوانب الحد من الأخطار في التخطيط الإنمائي الحضري وفي الاستثمارات المهمة في البنى التحتية؛

٢٨ - **ترحب بالحوار المواضيعي غير الرسمي في الجمعية العامة بشأن الاستراتيجية الدولية للحد من أخطار الكوارث المقرر إجراؤه في نيويورك في ٩ شباط/فبراير ٢٠١١؛**

٢٩ - **تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، في إطار البند الفرعي المعنون "الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث" في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".**

(١٠) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، رقم ٣٠٨٢٢.

(١١) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٠٣، رقم ٣٠٨٢٢.